

  
**الجمهورية الأردنية**  
**للمملكة الأردنية الهاشمية**

عمان : الاثنين ٢٣ ذو القعدة سنة ١٣٨٠ هـ — الموافق ٨ أيار سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٤٧

## عَدَدٌ مُخْتَارٌ

قانون رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦١

قانون العفو العام المؤقت

٣

المطبعة الوطنية ومكتبتها - عمان

٥٤٧

### الجدول رقم ( ٢ )

رقم الفصل	عنوانه	المبلغ دينار	الاجمال دينار
١	الجمارك والمكوس	٥٠٧٠٠٠٠	
٢	الضرائب	١٩٥٠٠٠٠	
٣	الرخص	٧٨٠٠٠٠	
٤	الرسوم	٢٠٠٠٠٠٠	
٥	البرق والهاتف	٧٠٠٠٠٠	
٦	واردات املاك الدولة	٥٠٠٠٠	
٧	القوائد والارباح	٩٠٠٠٠٠	
٨	الواردات المختلفة	١٠٧٠٠٠٠	
	المجموع	١٢٥٢٠٠٠٠	
٩	المساعدات والقروض الخارجية	١٩٣٠٠٠٠٠	
	المجموع	٣١٨٢٠٠٠٠	
	السجور	١٦٠٠٠٠٠	
	المجموع الكلي	٣٣٤٢٠٠٠٠	

هكذا من الأهل

## نموذج السبيل للسلطان الملكة لندوة الهاشمية

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ٩٤ من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/٧ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ فوراً وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦١

## قانون العفو العام المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون العفو العام لسنة ١٩٦١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - مع مراعاة المواد التالية يسري مفعول هذا القانون على جميع الأشخاص الذين ارتكبوا أية جريمة من تاريخ ١٩٦٠/١/١٦ حتى تاريخ ١٩٦١/٥/٢ .

المادة ٣ - لا يشمل هذا القانون :

أ - الفارين من وجه العدالة .

ب - الذين أكملوا مدة السجن أو دفعوا الغرامة المحكوم بها عليهم .

ج - الذين اتهموا أو حكم عليهم أمام محكمة أمن الدولة أو المحاكم العسكرية العادية أو الخاصة أو السلطات العسكرية بموجب تعليمات الادارة العرفية .

د - الذين شملتهم أو شملتهم قرارات مجالس التأديب .

هـ - الذين اتهموا أو حكم عليهم بالجرائم التالية :

١ - القتل قصداً خلافاً للمادة ( ٣٢٨ ) والجرائم الواردة بالفقرة الأولى من المادة ( ٣٧٢ ) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

٢ - تلك العرض بالاكراه والصفب خلافاً للمواد ( ٣٠١ - ٢٩٢ ) والفقرات ( ٤ و ٥ و ٦ ) من المادة ( ٣٧٢ ) من قانون العقوبات المذكور .

٣ - الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي والسلامة العامة خلافاً للمواد ( ١١٠ - ١٦٨ ) من قانون العقوبات المذكور .

٤ - جرائم المخدرات والعقاقير الخطرة .

٥ - جرائم الشيوعية والمبادئ الهدامة .

٦ - مخالفات محكمة أمانة العاصمة ومحكمة بلدية الزرقاء المحكوم بها بالغرامة .

المادة ٤ - تعفى بتمامها في القضايا التي تناولها احكام هذا القانون :

أ - الغرامات والرسوم المفروضة أو التي ستفرض في غير الجرائم المبجوت عنها في المادة السابقة .

ب - الغرامات والرسوم المفروضة أو التي ستفرض بمقتضى القوانين التالية :

١ - قانون الحراج والغابات .

٢ - قانون صيانة اسلاك الهاتف .

٣ - قانون صيانة المزروعات .

٤ - قانون تحديد الاراضي ومسحها وتأمينها .

ج - جميع المخالفات باستثناء تلك التي فصلت فيها محكمة أمانة العاصمة ومحكمة بلدية الزرقاء بفرض اية غرامة .

المادة ٥ - باستثناء ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون :

أ - تعفى الجرائم أو العقوبة المفروضة في جميع الجرائم الجنحية التي أقصى العقوبة التي يفرضها القانون فيها لا تزيد على السجن مدة سنة واحدة أو الغرامة فيها لا تزيد على مائة دينار .

ب - تخفض العقوبة الجنحية الأخرى الى نصف المدة المحكوم بها .

ج - تخفض العقوبة في الجرائم الجنائية الى ثلثي المدة المحكوم بها .

د - تخفض عقوبة المؤبد المفروضة أو التي ستفرض في القضايا التي تناولها احكام هذا القانون الى خمسة عشر عاماً .

المادة ٦ - تؤلف لجنة من رئيس محكمة التمييز رئيساً ، ووكيل وزارة العدلية والنائب العام في عمان عضوين لتميين الذين تشملهم احكام هذا القانون ولا يجوز لمدراء السجن أن يطلقوا سراح أي سجين يستفيد من هذا القانون الا بمذكرة افراج يوقعها رئيس اللجنة . أما في القضايا التي ما زالت قيد النظر فالمحاكم تنفذ قراراتها مباشرة .

هكذا من المأهول